من يحمي العمال الأجانب في السعودية؟



في هذا السياق، تفتح المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، ملف الأجانب المحكوم عليهم بالإعدام، مشيرةً في مقال لها إلى أن غالبية الرعايا الأجانب الذين أُعدموا في السعودية اتّهموا بجرائم مرتبطة بالمخدرات، وهي قضايا قد تكون مرتبطة بصورة مباشرة بالاتجار بالبشر.

وتوضح المنظمة أن مهاجرين يُجبرون على نقل طرود تحتوي على القنب أو القات من اليمن إلى السعودية، من دون معرفة محتوياتها، مشيرةً إلى أن عام 2025 سجل أعلى عدد من الإعدامات منذ بدء توثيق هذه الأرقام في تسعينيات القرن الماضي، وأن الإثيوبيين من بين أكثر الجنسيات الأجنبية حضوراً بين ضحايا هذه الأحكام.

وتعكس هذه القضية انتهاكات حقوق العاملين في السعودية ومدى خطورة الواقع الذي يتجاوز الحالات الفردية ليشير إلى مشكلات بنيوية في أنظمة العمل والاحتجاز والحماية القانونية.

ولا تقف قضية الرعايا الأجانب عند أرقام الإعدامات، بل تفتح سؤالاً أوسع حول مدى حماية العمال والمهاجرين من الاستغلال والاتجار، وحول الضمانات التي يحصلون عليها عندما يجدون أنفسهم أمام أحكام قد تنتهي بالموت.